الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/2/Add.2
13 November 2021

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثامن والثمانون
مونتريال، من 15 إلى 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 [1]

إضافة

أنشطة الأمانة

تقييم الصندوق المتعدد الأطراف بواسطةِ شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف

خلفية

1. في الاجتماع الثالث والثمانين، أبلغ كبير الموظفين اللجنة التنفيذية بطلبٍ مقدمٍ من الرئيس ورئيس أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN) لتقييم الصندوق المتعدد الأطراف في دورة التقييم التالية (أي 2019). ووافقت اللجنة التنفيذية على دعم التعاون المقترح بين الأمانة وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في تقييمها للصندوق المتعدد الأطراف[2].

2. في الاجتماع السادس والثمانين، نظرت اللجنة التنفيذية في تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للصندوق المتعدد الأطراف[3]. وبعد عرضِ عمل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف من قبل ممثل حكومة كندا (بصفتها المؤسسة الرئيسية لتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف)، تم تقديم تقرير التقييم من قبل ثلاثة ممثلين عن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

[1] ستعقد اجتماعات عبر الانترنت وعملية الموافقة فيما بين الدورات في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2021 بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19)

[2] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/72 (الفقرتين 18 و22).

[3] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/2/Add.1.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

3. حددت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، في تقييمها، خمسة مجالات قوة للصندوق المتعدد الأطراف تتمثل في كونه منظمة فريدة وذات مجموعة واضحة وتركز على الأهداف المفوضة والقابلة للتحقيق؛ وتحقيقها (أو أنه على المسار الصحيح لتحقيق) الغالبية العظمى من الأهداف المحددة بموجب بروتوكول مونتريال للبلدان المدرجة في المادة 5؛ واستخدام الصندوق الفعال لميزانية صغيرة نسبياً وعدد محدود من الموظفين؛ وكونه مزوداً بمهنيين مكرسين ومتخصصين من الناحية الفنية يضمنون مراجعة عالية الجودة لمقترحات المشاريع ورصدها، مما يؤدي إلى علاقات طويلة الأمد وموثوقة بين موظفي الأمانة وأعضاء اللجنة التنفيذية والوكالات الثنائية والمنفذة.

4. حددت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف أيضاً خمسة مجالات للتحسين، وهي أن وظيفة التقييم لا تتسم بالقدر الكافي في الجوانب التكوينية والتحليلية؛ وبحاجة إلى إطار للنتائج، منفصل عن جدول الرقابة في بروتوكول مونتريال، يتضمن مجموعة واضحة من مقاييس الأداء للصندوق المتعدد الأطراف نفسه؛ وإيلاء مزيد من الاهتمام للتحقق وضمان استدامة النتائج المحققة؛ والإدراك البطيء أكثر من المتوقع للحاجة إلى معالجة المساواة بين الجنسين باعتبارها قضية شاملة على الرغم من وجود سياسات جنسانية في كل من الوكالات المنفذة؛ والحاجة إلى تحسين وظيفة الاتصالات (بما في ذلك موقع شبكي محدث وسهل الاستخدام) ما من شأنه تعزيز المعلومات العامة والمساءلة.

5. بالإضافة إلى العرض الذي قدمته أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، أعرب أعضاء اللجنة عن وجهات نظرهم حول مجالات التحسين والتي شملت، من ضمن جملة أمور أخرى، الحاجة إلى متابعة التوصيات من أجل التحسينات مع التقييم والتحقق وضمان استدامة النتائج؛ وعدم ملاءمة ربط مسألة استدامة الصندوق المتعدد الأطراف بحادثة واحدة، أي الزيادة غير المتوقعة في انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 العالمية، والادعاء بشأن مصدر الانبعاثات في التقرير؛ والوقت الإضافي المطلوب لدراسة التقرير بمزيد من التفصيل؛ وطلب تقرير عن الموضوع من قبل أمانة الصندوق[4].

6. بعد المناقشة طلبت اللجنة التنفيذية من الأمانة، من ضمن جملة أمور أخرى، أن تعد للاجتماع الثامن والثمانين تقريراً يستجيب لمجالات التحسين الخمسة الرئيسية المحددة في تقييم 2019 للصندوق المتعدد الأطراف من قبل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وتقديم معلومات ومسودة توصيات بشأن مجالات التحسين تلك، بما في ذلك تقدير الموارد اللازمة لمعالجتها؛ ومسودة رد الإدارة من اللجنة التنفيذية إلى أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بشأن التقييم (المقرر 2/86(ج)).

<u>نطاق الوثيقة</u>

7. أعدت الأمانة هذه الوثيقة بالتماشي مع المقرر 2/86(ج).

8. قد يرغب أعضاء اللجنة التنفيذية في الإحاطة بأن أمانة الصندوق استعرضت مسودة التقييم وقدمت التعليقات في الأقسام المختلفة من الوثيقة قبل الانتهاء من الوثيقة النهائية لتقييم الصندوق المتعدد الأطراف، بناءً على طلب من أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف[5]. كما أعربت أمانة الصندوق عن تقديرها لعلاقة العمل المهنية والتشاركية مع شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وعرضت إجراء مناقشة ثنائية مع أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف حول المنهجية المستخدمة والمرونة المحتملة لتكييفها مع نوع المنظمة التي سيتم تقييمها في المستقبل.

9. قد يرغب أعضاء اللجنة التنفيذية أيضاً في الإحاطة بأن أمانة الصندوق قد أولت الاعتبار الواجب للملاحظات والتعليقات والنتائج الرئيسية ومجالات تحسين التقييم ودمجتها، حسب الحاجة، في عملها اليومي.

[4] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/100 (الفقرات 24-28)

[5] أرسلت الأمانة كذلك تعليقاتها إلى ممثل حكومة كندا، بصفتها الهيئة الرئيسية الرائدة للتقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

10. وبناءً على ذلك، تعرض الوثيقة الحالية كلاً من مجالات التحسين الخمسة المحددة في التقييم، وتتضمن التعليقات التي قدمتها أمانة الصندوق إلى مسودة النسخة (النهائية) من التقييم بالإضافة إلى معلومات إضافية عند الطلب، وتقترح إجراءات لمزيد من التحسينات، بالإضافة إلى توصية.

11. ترد مسودة رد الإدارة على أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بشأن تقييم الصندوق المتعدد الأطراف في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

وظيفة التقييم

وظيفة التقييم لا تتسم بالقدر الكافي في الجوانب التكوينية والتحليلية. وتميل التقييمات إلى تقديم النتائج بدلاً من تقديم التحليل والتفسيرات لهذه النتائج. كما أن تعلم الدروس ضمنيٌ وليس صريح أو منهجي.

12. عند تناول مجال التحسين هذا، ترى الأمانة أنه من المناسب أن تذكر بإيجاز العملية التي اتبعتها اللجنة التنفيذية لتعزيز قدرات الرصد والتقييم لدى الأمانة:

(أ) قررت في اجتماعها الحادي والعشرين ضرورة أن يكون هناك تعزيز متواضع للأمانة من أجل توفير قدرٍ من القدرة على الرصد والتقييم، وطلبت من الأمانة العمل مع الوكالات المنفذة لاستكشاف السبل التي يمكن من خلالها إدراج مكونات الرصد والتقييم القياسية في مقترحات المشاريع واقتراح مبادئ توجيهية قياسية لمحتوى تقارير إتمام المشروعات (المقرر 36/21(ج))؛ و

(ب) أقرت في اجتماعها الثاني والعشرين برنامج العمل الأول وخطة الأعمال بشأن رصد وتقييم الصندوق المتعدد الأطراف لفترة اثني عشر شهراً بين 1997-1998 (المقرر 19/22)؛ و

(ج) أقرت في اجتماعها السابع والعشرين برنامج عمل الرصد والتقييم لعام 1999 الذي قدمه كبير موظفي التقييم (الأول) المعين حديثاً[6] (المقرر 11/27).

13. منذ إنشاء وظائف الرصد والتقييم، نظرت اللجنة التنفيذية في جميع برامج عمل الرصد والتقييم السنوية المقدمة من قبل كبير موظفي الرصد والتقييم، والتي تشمل دراسات التقييم المقترحة والميزانية المرتبطة بتنفيذها ومهام الرصد المختلفة. وبعد إجراء مراجعة واستعراضٍ دقيق، حسب الضرورة (في كثير من الأحيان في اجتماعات فريق الاتصال)، وافقت اللجنة التنفيذية على برامج العمل.

14. يتضمن رصد المشاريع تقارير دورية لتقييم التقدم من عدمه. وتعد تقارير إتمام المشروعات، باستخدام أشكال قياسية لأنواع مختلفة من المشاريع التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية، إلزامية بالنسبة لغالبية المشاريع المعتمدة[7]. تحلل التقارير تنفيذ المشروع وصياغة الدروس المستفادة. ويتم جمعها من قبل الوكالات الثنائية والمنفذة وتقديمها من قبل كبير موظفي الرصد والتقييم إلى اللجنة التنفيذية في وثيقة مجمعة في كل اجتماع من اجتماعاتها. تدعو اللجنة التنفيذية، في قرارها بشأن هذه الوثيقة، جميع المشاركين في إعداد وتنفيذ المشاريع إلى مراعاة الدروس المستفادة من تقارير إتمام المشروعات، في حال كانت ذات صلة، عند إعداد وتنفيذ المشروعات المستقبلية. وبهدف تسهيل الرجوع إلى اللجنة التنفيذية والأمانة والوكالات الثنائية والمنفذة والبلدان المدرجة في المادة 5، يتم جمع الدروس المستفادة في قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها من خلال محرك بحث.

[6] في اجتماعها الرابع والعشرين، قررت اللجنة التنفيذية أنه ينبغي تعيين خبير استشاري إلى حين تولي موظف الرصد والتقييم المنصب. وانضم كبير مسؤولي التقييم إلى الأمانة في 1 فبراير 1999.

[7] باستثناء إعداد المشروع، والبرامج القطرية، والشبكات، وأنشطة غرفة المقاصة، ومشاريع التعزيز المؤسسي.

15. وعلى غرار برنامج عمل كبير موظفي الرصد والتقييم[8]، تناقش اللجنة التنفيذية بشكل موضوعي مواضيع التقييم، بما في ذلك اختصاصاتها والمنهجية التي ستستخدم في جمع البيانات وتحليلها، قبل الموافقة عليها. تقدم تقارير التقييم الناتجة، من ضمن جملة أمور أخرى، تحليلاً حول ما إذا كانت الأهداف قد تحققت؛ وتقدم معلومات عن نقاط القوة وقيود المشاريع التي يتم تقييمها؛ وتحديد أسباب النجاح أو الفشل في الوصول إلى الأهداف المقترحة؛ وصياغة الدروس المستفادة ومجموعات التوصيات للإجراءات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الاستنتاجات مدعومة بالتوضيحات والنتائج مدعمة بتحليل الاستنتاجات في الدراسات المكتبية والتقارير القطرية. وفيما يتعلق بالتوصيات بشأن المشاريع التي تم تقييمها، تدعو اللجنة التنفيذية الوكالات الثنائية والمنفذة إلى تطبيق الدروس المستفادة، عند الاقتضاء، على أساس نتائج التقييم.

16. يتم تطبيق الدروس المستفادة بشكل منهجي، وإن لم يكن بشكلٍ صريح، أثناء عملية مراجعة المشروع ووضع السياسات[9]؛ وتأخذ الأمانة في عين الاعتبار الدروس المستفادة من التقييمات ذات الصلة عند مناقشة عروض المشاريع الثنائية والوكالات المنفذة التي تتراوح ما بين التقنيات والتنفيذ؛ وعند صياغة الأدلة التوجيهية لإعداد مقترحات المشاريع (مثل مراحل خطط الإزالة)؛ وعند تصميم سياسات جديدة (مثل سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ أو المبادئ التوجيهية لتمويل المرحلة الثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتي تشمل تمويلاً إضافياً يصل إلى 40 في المائة لتنفيذ مشاريع قطاع الرغاوي في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الناتجة عن الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الأولى من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية).

ملاحظات الأمانة

17. تلاحظ الأمانة قلق فريق التقييم وتدرك أنه يمكن حل جزء من هذا عن طريق تنظيم وتقديم وتوثيق المعلومات، بما في ذلك الدروس المستفادة، في الوثائق وقواعد البيانات ذات الصلة. كما تلاحظ الأمانة أن دليل التقييم وأشكال تقارير إتمام المشروعات التي تم تطويرها لمشروعات قائمة بذاتها قد تم تنقيحها وتحديثها مع التركيز على الاتفاقات المتعددة السنوات. وفي هذا الصدد، عند تقديم برنامج العمل والوثائق الناتجة عنه (مثل الدراسات المكتبية ودراسات الحالة والتقييم وتقارير إتمام المشروعات)، سيواصل كبير موظفي الرصد والتقييم إيلاء الاعتبار الواجب للملاحظات التي أثيرت في التقييم.

إطار عمل النتائج

يركز إطار عمل النتائج على أهداف بروتوكول مونتريال طويلة الأجل. يجمع الصندوق المتعدد الأطراف البيانات والتقارير بشأن مجموعة من الأهداف والمؤشرات متوسطة الأجل المطبقة على الوكالات المنفذة والبلدان المتلقية، ولكن بالنسبة للصندوق ككل لا يوجد بيان نتائج مرحلية أو إطار نتائج 'كلاسيكي' من شأنه أيضاً معالجة جودة أو استدامة النتائج. وليس ثمة سجل أداء مؤسسي من أي نوع، سواء كان سنوياً أو لفترة ثلاث سنوات لتجديد الموارد. ويعد الرصد وإعداد التقارير بشأن التعزيز المؤسسي وبناء القدرات أقل تطوراً مقارنة بالمشاريع الاستثمارية. وقد يكون من المفيد وضع إطار للنتائج، منفصل عن جدول الرقابة في بروتوكول مونتريال، والذي يتضمن مجموعة واضحة من مقاييس الأداء للصندوق المتعدد الأطراف نفسه.

18. يقدم الصندوق المتعدد الأطراف المساعدة للبلدان المدرجة في المادة 5 لتمكينها من الامتثال لتدابير الرقابة المحددة بموجب بروتوكول مونتريال. وبينما يتضمن جدول الرقابة في بروتوكول مونتريال تخفيضات في إنتاج واستهلاك المواد الخاضعة للرقابة وفقاً لجدول زمني محدد، فقد تحدد الاتفاقات المتعددة السنوات الاستهلاك السنوي أو

[8] عادة ما يتم إعداد التقييمات من قبل استشاريين مستقلين بتنسيق من شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

[9] على سبيل المثال، إعادة تهيئة معدات التبريد القائمة على غازات غير قابلة للاشتعال عبر استبدالها بغازات تبريد قابلة للاشتعال، وهي ممارسة كان يجري الترويج لها في بداية إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، بناءً على المخاطر المثبتة المرتبطة بهذه الممارسة.

أهداف الإنتاج التي تكون أكثر صرامة من تلك المحددة في البروتوكول. ويتعين تقديم تقارير تحقق مستقلة لإثبات الامتثال لتلك الأهداف السنوية ما لم تقرر اللجنة التنفيذية خلاف ذلك.

19. نفذت اللجنة التنفيذية مجموعة متنوعة من الآليات لرصد الأهداف (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) بدقة لضمان التنفيذ الناجح والمستمر للمشاريع والأنشطة التي تمكن البلدان المدرجة في المادة 5 من الامتثال لالتزامات بروتوكول مونتريال. على سبيل المثال:

(أ) في كل عام، تنظر اللجنة التنفيذية في التقارير المرحلية السنوية المقدمة من الوكالات الثنائية والمنفذة والتي تشمل جميع المشاريع التي تمت الموافقة عليها في إطار الصندوق، مع التركيز على المشاريع الجارية. كما تستعرض الأمانة كل تقرير مرحلي على أساس الآجال المحددة بما في ذلك، من ضمن جملة أمور أخرى، توقيع الاتفاقيات، وتاريخ صرف أول دفعة، وحالة شراء وتركيب المعدات، وحالة الخدمات المقدمة، بما فيها تدريب فنيي التبريد وموظفي الجمارك، ومستوى صرف الأموال المعتمدة، والإنجاز التشغيلي والمالي للمشروع، وإعادة الأرصدة من المشاريع المنجزة. وتسعى الأمانة إلى حل القضايا المحتملة التي تم تحديدها وتقترح إجراءات متابعة لمزيد من الرصد (من خلال تقارير الحالة وتقارير إضافية بشأن المشاريع التي تأخرت في التنفيذ)؛

(ب) في كل عام، تنظر اللجنة التنفيذية في خطة الأعمال المجمعة التي تقدم لمحة عامة عن الأنشطة المعتمدة والمخطط لها للسنوات الثلاث اللاحقة، بالإضافة إلى تحديث عن حالة تنفيذ خطة الأعمال، وتقييم أداء الوكالات المنفذة في ضوء خطط أعمالها للعام السابق. وقد أتاحت عملية خطة الأعمال المجمعة، من ضمن جملة أمور أخرى، للجنة التنفيذية إمكانية التوزيعِ العادل للتمويل المتاح لجميع البلدان المدرجة في المادة 5 التي تتم مساعدتها؛

(ج) يتم تقييم التقدم المحرز في تنفيذ كل من الأنشطة الاستثمارية وغير الاستثمارية بعناية؛ ويجب أن تتضمن خطط تنفيذ الشريحة شرحاً لكيفية معالجة التوصيات الواردة في تقرير التحقق[10]. وعند الضرورة، يتم رصد إجراءات المتابعة على أساس سنوي أو عقد اجتماع من خلال تقارير بشأن المشاريع ذات متطلبات الإبلاغ المحددة؛ وفي حالة عدم تحقيق الأهداف، تتخذ اللجنة التنفيذية الإجراءات ذات الصلة، بما في ذلك تطبيق العقوبات المالية؛

(د) يحتوي كل طلب تجديد للتعزيز المؤسسي[11]، وأنشطة بناء القدرات الواردة فيه، على تقريرٍ مرحلي مفصل عن المرحلة السابقة والإنجازات التي تم قياسها في ضوء مؤشرات الأداء. يتم النظر في كل تقرير مرحلي وخطة أعمالٍ خاصة بمشروعات التعزيز المؤسسي من قبل اللجنة التنفيذية؛ كما يتم إبلاغ الآراء التي أعربت عنها اللجنة التنفيذية بشأن مشاريع التعزيز المؤسسي إلى كل حكومة. وعلاوة على ذلك، يتم رصد مشاريع التعزيز المؤسسي بموجب تقارير مرحلية سنوية وتخضع لتقارير إضافية عند الطلب.

20. تقدم اللجنة التنفيذية كذلك إلى أطراف بروتوكول مونتريال تقريراً شاملاً على أساس سنوي حول الأنشطة التي اضطلع بها الصندوق المتعدد الأطراف بشأن إنجازاته.

[10] توفر تقارير التحقق تقييماً إضافياً ومستقلاً للتقدم المحرز.

[11] مشاريع التعزيز المؤسسي هي الوثائق الوحيدة التي يجب تقديمها مع صفحة غلاف موقعة من قبل السلطات المختصة.

ملاحظات الأمانة

21. تلاحظ الأمانة قلق فريق التقييم وتقر بأن العديد من الوثائق التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية هي وثائق فنية ومفصلة للغاية، مما يصعب تقدير إطار النتائج الشامل الذي وضعته اللجنة. وقد سمح هذا الإطار بالامتثال لالتزامات بروتوكول مونتريال من قبل جميع البلدان المدرجة في المادة 5 أو أنها، في تلك الحالات النادرة من عدم الامتثال، تمكنت من معاودة الامتثال بسرعة. تشمل الأدلة على النتائج التي تحققت بعد الامتثال حتى الآن أطراً تنظيمية أقوى؛ ورقابة أكثر صرامة على تجارة المواد الخاضعة للرقابة بموجب البروتوكول؛ وتعزيز المؤسسات مثل مراكز التدريب الفني/المهني للفنيين والمدارس/المؤسسات الخاصة بسلطات الجمارك، وإصدار الشهادات القائمة على الكفاءة لفنيي التبريد. ورغم القيود المستمرة بسبب جائحة كوفيد-19، واصلت اللجنة التنفيذية رصد التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع والأنشطة، ووافقت على تمويل إضافي لمواصلة التنفيذ. ولأسباب مختلفة، بما في ذلك المخاوف التي أعرب عنها الأعضاء بسبب انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 غير المبررة، تتضمن وثائق الاجتماع بشأن طلبات شريحة التمويل المرتبطة بخطط الإزالة قسماً يصف كيفية ضمان استدامة الإزالة التي تحققت والمحافظة عليها. وفي حين أنه قد يكون من الصعب تحديد المعالم والمؤشرات للمشروع غير الاستثماري، فإن مثل هذه المشاريع تخضع لنفس المراقبة مثل المشاريع الاستثمارية. وستسعى الأمانة إلى البحث عن فرص في وثائق الاجتماعات المستقبلية لزيادة التأكيد على النتائج المرحلية وتوضيحها وضمان جودة واستدامة تلك النتائج.

الاستدامة

لا تحلل مقترحات برامج الصندوق المتعدد الأطراف بشكل صريح مجالاتٍ مثل قدرة الشريك أو المخاطر أو الافتراضات الحرجة التي تدعم الاستدامة. ويتطلب التحقق وضمان استدامة النتائج المحققة مزيداً من الاهتمام من الصندوق المتعدد الأطراف.

22. ترى الأمانة أن النجاح الرئيسي للصندوق المتعدد الأطراف يتمثل في الاستدامة طويلة الأجل للمشروعات والأنشطة الممولة من الصندوق. ويستند التمويل بموجب بروتوكول مونتريال إلى التزام البلد المعني المدرج في المادة 5 بتخفيض مستدام ودائم لاستهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة.

23. لضمان هذه الاستدامة، يعتبر تقييم المخاطر وتقييم قدرة الشركاء جزءاً لا يتجزأ من إعداد وتنفيذ وإتمام المشروع الذي تضطلع به الوكالات الثنائية والمنفذة واستعراض المشروع من قبل الأمانة. ويتم تحويل التمويل المعتمد بالكامل إلى الوكالات المنفذة الأربع (أي اليونديبي، واليونيب، واليونيدو، والبنك الدولي) لتنفيذ المشاريع التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية. وتجدر الإشارة إلى أن الوكالات المنفذة لديها أطر خاصة بها تطبقها لإدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الداخلية، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وغيرها من القواعد والإجراءات ذات الصلة.

24. كان بناء القدرات المقدم للبلدان المدرجة في المادة 5 لتنفيذ جميع المتطلبات بموجب بروتوكول مونتريال من المعالم البارزة للصندوق المتعدد الأطراف. وافقت اللجنة التنفيذية على مشروع التعزيز المؤسسي الأول في اجتماعها السادس؛ ومنذ ذلك الحين، استمر هذا الدعم بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تلعبه هذه المشاريع في تنفيذ الأنشطة المتعلقة ببروتوكول مونتريال. وأصبحت وحدات الأوزون الوطنية شريكاً رئيسياً في تنفيذ بروتوكول مونتريال، كما أصبحت مشروعات التعزيز المؤسسي إحدى ركائز الصندوق المتعدد الأطراف.

25. منذ الموافقة على الأنشطة الأولى الممولة من قبل الصندوق المتعدد الأطراف في الاجتماع الرابع، أولت اللجنة التنفيذية الاعتبار الواجب للأنشطة التي يمكنها ضمان الاستدامة طويلة الأجل لإزالة المواد الخاضعة للرقابة التي حققتها البلدان المدرجة في المادة 5. وقد تم التركيز بشكل خاص على تعزيز السياسات والأطر التنظيمية لتسهيل الامتثال للبروتوكول؛ وعلى مر السنين، أنشأت وعززت بلدان المادة 5 أنظمة التراخيص والحصص الوطنية مشفوعةً بلوائح

رقابة أخرى، مما أسهم في الحد من تزويد المواد الخاضعة للرقابة. ودعماً للإطار التنظيمي وإنفاذه، تم تقديم مساعدة مستمرة لتدريب موظفي الجمارك وإنفاذ القانون كجزء من خطة إزالة المواد المستنفدة للأوزون الوطنية لكل بلد؛ وبالنسبة للبلدان المدرجة في المادة 5 التي تنتج مواد خاضعة للرقابة، تم توفير بناء القدرات لضمان فرض ضوابط على مستويات الإنتاج، بما في ذلك أنظمة الترخيص والحصص، والضوابط المفروضة على الصادرات التي تستمر فيها الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة لهذه المواد.

26. عند إعداد مقترحات المشاريع، تناقش الوكالات الثنائية والتنفيذية دائماً اختيار التكنولوجيا مع الشركات، بما في ذلك قدرة تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الجديدة بنجاح. وبالمثل، تنظر الأمانة دائماً عند مراجعة مقترحات المشاريع في قدرة مؤسسات التصنيع على تصنيع المعدات بأمان باستخدام تكنولوجيا بديلة مقترحة قائمة على استخدام المواد القابلة للاشتعال أو القابلة للاشتعال بشكل معتدل، فضلاً عن قدرة الفنيين على تركيب وصيانة وخدمة المعدات القائمة على غازات التبريد القابلة للاشتعال بأمان. وعلاوة على ذلك، تنظر الأمانة في آليات السياسات التي يمكن استخدامها للتخفيف من مخاطر الاستيعاب الناجح للتكنولوجيا الجديدة، والتي تحظى بأهمية خاصة عندما تكون مادة أخرى غير مستنفدة للأوزون ولكنها تعتمد على تكنولوجيا مرتفعة القدرة على إحداث الاحترار العالمي متاحة بالفعل على نطاق واسع في السوق.

27. دعماً لاستدامة المشاريع، توفر عمليات التحقق المقدمة بموجب اتفاقيات متعددة السنوات معلومات مهمة ومستقلة تتعلق بما يلي: تقييم المخاطر؛ وتقييم عملية إصدار تراخيص الاستيراد/التصدير ونظام الحصص وأنظمة المراقبة الأخرى القائمة؛ وتأكيد امتثال الدولة للأهداف المحددة في اتفاقها مع اللجنة التنفيذية. قدمت عمليات التحقق المستقلة توصيات مفيدة للبلدان المدرجة في المادة 5 لتحسين أنظمة الترخيص والحصص الحالية وإجراءات تشغيلها بطريقة موثوقة. كما تشارك الأمانة بشكل مباشر في استعراض النتائج والتوصيات الواردة في تقرير التحقق، وتوجيه انتباه اللجنة التنفيذية إلى القضايا ذات الصلة لاتخاذ قرار بشأنها. وفي العديد من الحالات، يخضع تمويل طلبات الشرائح اللاحقة لتأكيد الحكومة المعنية بأن التوصيات الواردة في تقرير التحقق قد تم تنفيذها بالكامل.

ملاحظات الأمانة

28. كان ضمان استدامة الإزالة الذي تم تحقيقه محط تركيز متزايد للجنة التنفيذية، على النحو الموضح في الأمثلة القليلة التالية:

(أ) عند إعداد طلبات تمويل خطط الإزالة الكاملة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في قطاع التصنيع، يتعين على الوكالات الثنائية والمنفذة جنباً إلى جنب مع البلدان المدرجة في المادة 5، إدراج التدابير التنظيمية اللازمة لضمان استدامة الإزالة الكاملة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في هذا القطاع المحدد، مثل السياسات التي تحظر استيراد و/أو استخدام المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقرر 25/79)؛

(ب) طُلب من الوكالات الثنائية والمنفذة تقديم معلومات حول كيفية قيام الدولة بتنفيذ إطار السياسة المحلية لدعم واستدامة إدخال وتوسيع نطاق التكنولوجيا و/أو الممارسة الجديدة في المشاريع في سياق المشاريع الموجهة إلى المستخدمين النهائيين للانتقال للبدائل منخفضة القدرة على إحداث الاحترار العالمي و/أو تقليل استخدام المواد الخاضعة للرقابة (المقرر 84/84(ج)(1))؛ و

(ج) تشمل جميع المراحل الجديدة لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وصفاً لخطة وإجراءات الحكومة لرصد استدامة تخفيضات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية عند الانتهاء من المرحلة، بما في ذلك التدابير التنظيمية وإجراءات الإنفاذ والرصد المنتظم للقطاعات الاستهلاكية والمستوردين والموزعين وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وتشمل طلبات الشرائح قسماً يصف استدامة التخلص التدريجي الذي تم تحقيقه.

29. ألقى التقرير الأخير للانبعاثات غير المتوقعة من الكلوروفلوروكربون-11 بظلاله على إنجازات بروتوكول مونتريال، مما قاد العديد من الأعضاء إلى التشكيك في تقييمات المخاطر التي تم إجراؤها، واستدامة التخلص التدريجي الذي تم تحقيقه. وعلى هذا الأساس، طُلب من الأمانة إعداد وثيقة تتضمن نظرة عامة على أنظمة المراقبة، والإبلاغ، والتحقق، والتراخيص، والحصص الحالية القابلة للتنفيذ التي تم تطويرها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف. واستجابة لهذا الطلب، قدمت الأمانة الوثيقة إلى الاجتماع الثالث والثمانين. وأثناء مناقشة الوثيقة في الاجتماعين الثالث والثمانين والرابع والثمانين، لم تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع. وبالتماشي مع الإجراءات المتفق عليها لعقد اجتماعاتها في ظل جائحة كوفيد-19، ستناقش اللجنة التنفيذية الوثيقة في اجتماعها التاسع والثمانين (المقرر عقده في مارس 2022). وبالإضافة إلى ذلك، ستنظر اللجنة التنفيذية في تقييم مكتبي للاستدامة يقدمه كبير موظفي تقييم البرامج. كما تتطلع الأمانة إلى أي توجيه قد تقدمه اللجنة التنفيذية بعد نظرها في تلك الوثائق، وستسعى للحصول على فرص في وثائق الاجتماع المقبل لتوضيح تقييم المخاطر الذي تم إجراؤه والتأكيد على كيفية ضمان استدامة الأنشطة ذات الصلة.

المساواة بين الجنسين

كان الصندوق المتعدد الأطراف بطيئاً نسبياً في معالجة المساواة بين الجنسين باعتبارها قضية شاملة، على الرغم من وجود سياسات جنسانية في كل وكالة من الوكالات المنفذة. كما وافق الصندوق على سياسة جنسانية جديدة. وفي حين أن التركيز الصارم على تفويض الصندوق أمر جدير بالثقة، ينبغي تشجيع الوكالات المنفذة على ضمان تطبيق جميع سياساتها ومعاييرها الدنيا بالإضافة إلى تلك التي يطلبها الصندوق

30. نظرت اللجنة التنفيذية مؤخراً في المساواة بين الجنسين باعتبارها قضية شاملة في إطار الصندوق المتعدد الأطراف:

(أ) نظرت، في الاجتماع الحادي والثمانين، في الدراسة النظرية لتقييم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مشاريع بروتوكول مونتريال[12] ودعت، من ضمن جملة أمور أخرى، الوكالات الثنائية والمنفذة إلى مراعاة المعلومات الواردة في الدراسة النظرية؛ وطلبت من الوكالات الثنائية والمنفذة تطبيق سياسات المساواة بين الجنسين الخاصة بمؤسساتها على المشاريع والأنشطة المعتمدة في إطار الصندوق المتعدد الأطراف، عند الاقتضاء؛ وطلبت من الأمانة أن تعد وثيقة مناقشة للاجتماع الثالث والثمانين، تحدد بموجبها الأهداف والعناصر المحتملة لسياسة جنسانية محتملة للصندوق المتعدد الأطراف[13]؛

(ب) في الاجتماع الثالث والثمانين، أحاطت بعناصر السياسة الجنسانية المحتملة للصندوق المتعدد الأطراف[14]، وطلبت من الوكالات الثنائية والمنفذة تطبيق سياساتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إعداد وتنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف، والأمانة، بالتشاور مع الوكالات الثنائية والمنفذة، لإعداد وثيقة للنظر فيها في الاجتماع الرابع والثمانين تقدم بموجبها مشروع سياسة

[12] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/81/9.
[13] المقرر 7/81.
[14] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/45.

بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف وكيف يمكن تفعيل هذه السياسة[15]؛

(ج) في الاجتماع الرابع والثمانين، وافقت على السياسة التشغيلية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشاريع التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف (نوفمبر 2019)، وطلبت من الوكالات الثنائية والمنفذة تطبيق السياسة التشغيلية طوال دورة المشروع، بدءاً بالمشروعات المقترحة للنظر فيها في الاجتماع الخامس والثمانين وتقديم المعلومات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي، عند توفرها، في التقارير المتعلقة بالمشاريع الجارية التي تمت الموافقة عليها قبل الاجتماع الخامس والثمانين[16].

31. مباشرة بعد اعتماد السياسة التشغيلية، حدَّثت الأمانة جميع الأدلة التوجيهية لإعداد مقترحات المشاريع لتشمل قسماً بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. كما تضمنت جميع المشاريع المقدمة للنظر فيها من قبل اللجنة التنفيذية من الاجتماع الخامس والثمانين فصاعداً معلوماتٍ حول تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين بما في ذلك مؤشرات ونتائج الأنشطة المقترحة وكذلك الإنجازات في العديد من الحالات، بما يتماشى مع السياسة.

ملاحظات الأمانة

32. تأخر تنفيذ السياسة التشغيلية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني للصندوق المتعدد الأطراف عن الفترة الزمنية للتقييم على النحو المبين في تقرير التقييم، وبالتالي لا يمكن أن تؤخذ في عين الاعتبار عند التقييم والتصنيف. كما تلاحظ الأمانة قلق فريق التقييم وتلفت الانتباه إلى المناسبتين اللتين طلبت فيهما اللجنة التنفيذية من الوكالات الثنائية والمنفذة تنفيذ سياساتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في إعداد وتنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرران 7/81(ج) و68/83(ب)).

33. قد ترغب اللجنة التنفيذية أيضاً في الرجوع إلى التذييل الأول من هذه الوثيقة الذي يحتوي على مراجعة للصندوق المتعدد الأطراف من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولا سيما التوصية المتعلقة بمواصلة تعزيز مؤشرات الأداء التي تقيس تحقيق نتائج أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ولدى تناول هذه التوصية، أرسلت الأمانة في 12 نوفمبر 2021 رسالة إلى الوكالات الثنائية والمنفذة لإبلاغها بالحاجة إلى زيادة تعزيز مؤشرات الأداء التي تقيس تحقيق نتائج أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني والإبلاغ وفقاً للمؤشرات الواردة في مقترحات المشاريع المستقبلية. وفي هذا الصدد، قد ترغب اللجنة التنفيذية أيضاً في تشجيع الوكالات الثنائية والمنفذة على ضمان تطبيق جميع سياساتها ومعاييرها الدُنيا بالإضافة إلى تلك التي يتطلبها الصندوق المتعدد الأطراف.

34. بالإضافة إلى ذلك، وبالتماشي مع المقرر 92/84(هـ)، سوف تستعرض الأمانة تنفيذ السياسة التشغيلية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وستعد تقريراً ليتم النظر فيه في الاجتماع التاسع والثمانين. وسيشير التقرير إلى مؤشرات الأداء التي تستخدمها الوكالات التي تقيس تحقيق نتائج أنشطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مقترحات المشاريع.

استراتيجية المعلومات

على الرغم من إتاحة وثائق الصندوق المتعدد الأطراف للعامة، إلا أنها ليست واضحة ولا يمكن للأطراف الخارجية الوصول إليها. ويتم تضمين سياسات الصندوق وخططه والتقدم المحرز في العديد من التقارير الفنية التفصيلية ذات الصلة باجتماعات اللجنة التنفيذية. ومن شأن إضافة وظيفة اتصالات محسّنة، وموقع إلكتروني محدث وسهل الاستخدام، تعزيز المعلومات العامة والمساءلة.

[15] المقرر 68/83.
[16] المقرر 92/84.

35. تعد الأمانة العامة الوثائق لكل اجتماع من اجتماعات اللجنة التنفيذية. وقد تمت كتابة هذه الوثائق لتكون في متناول اللجنة التنفيذية المسؤولة عن النظر والمناقشة واتخاذ الإجراءات المناسبة، أي اعتماد السياسات أو الموافقة على تمويل المشاريع؛ ومتناولِ الوكالات الثنائية والتنفيذية، التي تقدم تقارير ومشاريع نيابة عن البلدان المدرجة في المادة 5 ويتم التشاور معها طوال عملية الاستعراض؛ وأيضاً في متناول وحدات الأوزون الوطنية المسؤولة عن المشاريع الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف في بلدانهم. ونظراً لأن تفويض الصندوق المتعدد الأطراف يتمثل في مساعدة البلدان المدرجة في المادة 5 على الامتثال لالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال، فإن غالبية وثائق و/أو تقارير الاجتماع هي بالضرورة ذات طابع تقني للغاية، نظراً لأنها تصف التغييرات التقنية المطلوبة لإدخال التكنولوجيا الجديدة وتقييم التكاليف الإضافية المرتبطة بهذه التغييرات، أو وصف العمليات والممارسات الصناعية التي يتم اعتماد قرارات السياسة ذات الصلة بناءً عليها.

36. قد ترغب اللجنة التنفيذية في التذكير بأن الموقع الشبكي للصندوق المتعدد الأطراف هو جزء من استراتيجية المعلومات الخاصة بالصندوق المتعدد الأطراف[17] التي تم تطويرها في الاجتماع التاسع والثلاثين. ارتبط الغرض من الاستراتيجية بالمهمة الموجهة نحو الامتثال للصندوق المتعدد الأطراف وركز على إيصال الرسائل الرئيسية عن الصندوق إلى ثلاث فئات مستهدفة: صناع السياسات الحكومية والقرارات، ولاسيما في البلدان المدرجة في المادة 5؛ وموظفو الأوزون الوطنيون والمستفيدون من الصندوق؛ وصناع السياسات العالمية وأولئك الذين أثروا عليهم. وقد ذُكِرَ أنه يتعين على استراتيجيات الصندوق المتعدد الأطراف ووكالاته المنفذة وأمانة الأوزون أن تهدف باستمرار إلى التكامل وتجنب الازدواجية. وافقت اللجنة في اجتماعها الأربعين على خطة الأعمال[18] وميزانية تصرف لمرة واحدة لتنفيذ الاستراتيجية[19] بما في ذلك تعزيز/إنشاء موقعين على شبكة الإنترنت: موقع شبكي عام (يتم فيه عرض المحتوى الأساسي في خطة الأعمال) للعامة ليكون بمثابة أداة التوعية العامة الرئيسية للصندوق المتعدد الأطراف؛ وشبكة داخلية/شبكة خارجية آمنة تكون بمثابة منصة اتصالات للجنة التنفيذية والأمانة والوكالات الثنائية والمنفذة.

37. يضطلع مسؤول الإعلام بوظيفة الاتصالات في الأمانة، من بين جملة وظائف أخرى، وفقاً لمقررات اللجنة التنفيذية وسياسات الصندوق المتعدد الأطراف. وتضطلع اليونيب بوظيفة غرفة المقاصة في الصندوق المتعدد الأطراف بصفتها وكالة منفذة. كما يرى الصندوق المتعدد الأطراف أن إفراز منتجات معرفية ينطوي على دور هام بناءً على أنشطة الصندوق، وعلى هذا النحو يتم توفير التمويل لبرنامج المساعدة على الامتثال الخاص باليونيب لهذه المهمة. وتنتج أمانة الصندوق منتجات معرفية أخرى، مثل التوجيه لإعداد أنواع مختلفة من مقترحات المشاريع، أو صحائف الوقائع للمشروعات الإيضاحية، وفقاً لمقررات اللجنة التنفيذية.

ملاحظات الأمانة

38. تلاحظ الأمانة قلق فريق التقييم وتدرك أن استراتيجية المعلومات والموقع الشبكي الخاص بالصندوق المتعدد الأطراف، اللذين طورتهما الأمانة في عام 2003، قد يكونان متقادمان وبحاجة إلى المراجعة والتحديث. وفي هذا الصدد، سوف تستعرض الأمانة استراتيجية المعلومات وتقدم استراتيجية محدثة للنظر فيها في الاجتماع الحادي والتسعين. وتوصي الأمانة بتأجيل النظر في الموارد الإضافية المحتملة التي قد تكون ضرورية لتنفيذ تلك الاستراتيجية إلى ما بعد أن تنظر اللجنة التنفيذية في الوثيقة المتعلقة بتحليل الآثار المترتبة على التنفيذ الموازي أو المتكامل لأنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وإزالة المواد الهيدروفلوروكربونية (المقرر 86/84(ب)(1)) من أجل الحصول على تقييم شامل للموارد الإضافية المحتملة التي قد تحتاجها الأمانة.

[17] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/39/41.
[18] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/40/49.
[19] المقرر 53/40.

التوصية

39. قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) الإحاطة بالتقرير الذي استجاب لمجالات التحسين الخمسة الرئيسية المحددة في تقييم الصندوق المتعدد الأطراف لعام 2019 بواسطة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/2/Add.2؛

(ب) الإشارة إلى أن الأمانة قد اتخذت إجراءات محددة لمعالجة ملاحظات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بشأن مجالات التحسين الخمسة المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه؛

(ج) حث الوكالات الثنائية والمنفذة على النظر في النتائج والملاحظات المحددة في التقييم المذكور في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، عند تقديم الوثائق ذات الصلة لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية؛ و

(د) أن تطلب من الأمانة إبلاغ أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف برد الإدارة على تقييم الصندوق المتعدد الأطراف، الوارد في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

المرفق الأول

استجابة أمانة الصندوق للتقييم المؤسسي الخاص بشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2019 للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال

مقدمة

1. تعرب أمانة الصندوق المتعدد الأطراف (الأمانة) عن تقديرها لأمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف وفريق التقييم لقاء مهنيتهم ودعمهم، ولحكومة كندا بصفتها الدولة الرئيسية الرائدة في التقييم.

2. تلاحظ الأمانة مع التقدير العرض الشامل الذي قدمته أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لأعضاء اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس والثمانين المنعقد عبر الإنترنت في مارس 2021. وأعرب العديد من الأعضاء عن امتنانهم لشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لتقريرها التقييمي وعرضه، على النحو المسجل في تقرير الاجتماع؛ وبعد إجراء مناقشاتٍ حول هذه المسألة طلبت اللجنة التنفيذية، من ضمن جملة أمور أخرى، من الأمانة أن تعد للاجتماع الثامن والثمانين (الذي سيعقد في نوفمبر 2021)، تقريراً يستجيب لمجالات التحسين الخمسة الرئيسية المحددة في تقييم 2019 للصندوق المتعدد الأطراف، الذي يوفر المعلومات ومسودة التوصيات بشأن مجالات التحسين تلك.

3. تدرك الأمانة وتقدر قيمة تقييمات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف باعتبارها لمحة تشخيصية للأداء التنظيمي، وبالتالي كأداة تعليمية بناءة للمنظمات التي تم تقييمها. كما ترحب الأمانة بهذا التقييم الأول من شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للصندوق المتعدد الأطراف، والذي يسلط الضوء بشكل عام على النتائج الإيجابية للغاية ويحدد مجالات التحسين، والتي بدأت اللجنة التنفيذية والأمانة بالفعل في استعراضها ومعالجتها.

النتائج الرئيسية

4. ترحب الأمانة بالنتائج الرئيسية للتقييم، بما في ذلك إمكانية نسب الفضل إلى الصندوق المتعدد الأطراف، وبالتالي اللجنة التنفيذية، نظير تقديم مساهمة كبيرة في إزالة المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال، فضلاً عن التأثيرات الكبيرة والإيجابية للغاية على البيئة وصحة الإنسان والتخفيف من آثار تغير المناخ. كما تلاحظ أن الصندوق قد دعم التغيير الإيجابي في السياسات والتشريعات وأنظمة اللوائح الوطنية؛ وكانت التدخلات ذات صلة ومتوافقة بشكل جيد مع الأولويات القُطرية، وكانت الشراكات بين الصندوق المتعدد الأطراف ووحدات الأوزون الوطنية أساسية للتنفيذ الناجح لبروتوكول مونتريال. وعلاوة على ذلك، تقرُ بأن الصندوق المتعدد الأطراف يتمتع برؤية واضحة للغاية ومحددة طويلة الأجل تستند إلى جدول الرقابة في بروتوكول مونتريال؛ وأن الهيكل التنظيمي فعال ودائم؛ وأن الصندوق قد التزم بالتركيز على هدف منفرد يتلخص في تفويضه المتمثل في تمكين البلدان المدرجة في المادة 5 من الامتثال لالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال.

5. تسلط الأمانة الضوء على أن نجاح الصندوق المتعدد الأطراف يمكن أن يعزى إلى مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك التوجيه المقدم من اللجنة التنفيذية؛ والتمويل المستمر الذي تقدمه الأطراف غير المدرجة في المادة 5 إلى الصندوق المتعدد الأطراف؛ والتعاون الوثيق والشراكة بين الأمانة والوكالات الثنائية والمنفذة؛ والدور الرئيسي والدعم من جانب جميع الحكومات العاملة بموجب المادة 5 في تنفيذ الأنشطة التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف. وتوافق الأمانة على أن التركيز على هدف منفرد يتلخص في تفويض الصندوق المتعدد الأطراف يمثل أحد الأصول

الهامة التي أسهمت في نجاحه، مع ملاحظة الفوائد المناخية والبيئية والاجتماعية المهمة التي تحققت أيضاً من خلال الأنشطة التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف.

6. وجد التقييم أن الصندوق المتعدد الأطراف كان بطيئاً في معالجة قضايا المساواة بين الجنسين باعتبارها قضية شاملة. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الرابع والثمانين على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المشروعات التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف، ووافقت على السياسة التشغيلية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتتضمن وثائق المشروع الآن قسماً يصف كيفية تنفيذ سياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم الأمانة استعراضاً لتنفيذ السياسة التشغيلية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاجتماع التسعين، بما في ذلك فرص تعزيز تنفيذها.

7. حدد التقييم كذلك أربعة مجالات أخرى للصندوق المتعدد الأطراف ينبغي تعزيزها، بما في ذلك وظيفة التقييم، التي لا تتسم بالقدر الكافي في الجوانب التكوينية والتحليلية؛ وأن إطار النتائج، المنفصل عن جدول الرقابة في بروتوكول مونتريال، والذي يعالج النتائج المرحلية ويتضمن مجموعة واضحة من مقاييس الأداء، قد يكون مفيداً؛ والحاجة إلى تقييم المخاطر وقدرة الشركاء، وضمان استدامة النتائج المحققة؛ وأنه من شأنِ تحسين وظيفة الاتصالات، بما في ذلك إنشاء موقع شبكي محدث وسهل الاستخدام، تعزيز المعلومات العامة والمساءلة. قد ترغب أمانة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بالإحاطة بأن اللجنة التنفيذية تتخذ خطوات نشطة لمعالجة كل من نقاط الضعف هذه على النحو المفصل في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/2/Add.2.

منهجية شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف

8. تقدر الأمانة مهنية فريق تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وتجدد التقدير الذي أعرب عنه أعضاء اللجنة في اللجنة التنفيذية بعد عرض شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لنتائج التقرير. وتلاحظ الأمانة أن المنهجية المستخدمة (MOPAN 3.0*) متقدمة جداً، وتستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية والعديد من المؤشرات الدقيقة. وقد ترغب شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف في النظر في تكييف منهجها مع خصائص المنظمة التي يتم تقييمها، ولا سيما بالنسبةِ للمنظمات عالية التخصص والتركيز من الناحية الفنية، مثل الصندوق المتعدد الأطراف.

الخلاصة

9. تقدر الأمانة الفرصة التي أتيحت لها للمشاركة في أول تقييم لها بواسطة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف وترحب بالمنظور الخارجي للأداء التنظيمي للصندوق المتعدد الأطراف من خلال تقرير التقييم. كما أن الأمانة ملتزمة بالبناء على نقاط القوة المعترف بها للصندوق ومعالجة مجالات التحسين المحددة.